

الاحد

٨ ربيع الثاني ١٣٨٤

١٦ اغسطس (آب) ١٩٦٤

الكويت

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الارشاد والانباء

العدد ٤٩٠

السنة العاشرة

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم

نحن جابر الاحمد الجابر نائب امير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٦١ و ٦٥ و ١٦٦ من الدستور
وعلى قانون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم
الاميري رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣
وعلى قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالمرسوم
الاميري رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١
وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
واصدرناه .

مادة اولى

يستعاض عن الاحكام الواردة في قانون المحاماة رقم ٢١ لسنة
١٩٦٠ بالنصوص المرافقة لهذا القانون .

مادة ثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

نائب امير الكويت
جابر الاحمد الجابر

صدر في ٢٩ ربيع اول ١٣٨٤ هـ
الموافق ٨ اغسطس ١٩٦٤ م

قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم

لسنة ٦٠ بشرط ان يجددوا طلب القيد خلال شهر من صدور هذا القانون بشرط ان يكونوا مؤهلين ومن رعايا احدى البلاد العربية ولا يجوز قيدهم بعد انقضاء هذه المدة الاوفقا لاحكام المادة السابقة.

مادة ٥

يبقى الجدول المؤقت قائما لمدة (ثلاث سنوات) من تاريخ صدور هذا القانون ويلغى بعد انتهائها ولا يجوز ان يدرج فيه اكثر من خمسة وعشرين محاميا جدد بالاضافة الى المحامين الذين قيدوا وفقا لاحكام المادة السابقة . ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة قبول المحامين وموافقة وزير العدل بقاء الجدول المؤقت لمدة ثلاث سنوات اخرى . واذا لغى الجدول المؤقت قبل الفصل في قضية منظورة موكل فيها احد المحامين المقيدين به جاز للمحامي ان يحضر عن موكله في هذه القضية حتى يتم الفصل فيها من المحكمة المنظورة امامها او ينيب عنه محاميا من المقيدين بالجدول الدائم لمباشرتها دون ان يدفع الموكل اتعابا جديدة لهذا الاخير .

مادة ٦

ينشأ في محكمة الاستئناف العليا جدول عام يشمل اسماء جميع المحامين المقيدين بالجدولين الدائم والمؤقت ويلحق بالجدول العام للمحامين غير المشتغلين بسبب توظيفهم او كفهم عن مزاولة المهنة او التحاقهم بعمل لا يتفق مع هذه المهنة طبقا لنصوص هذا القانون كما ينشأ في نفس المحكمة الجدولان الدائم والمؤقت طبقا للمواد الثانية والثالثة والرابعة من هذا القانون وتودع نسخة من الجدول العام وملحقه بالمحكمة الكلية .

مادة ٧

تؤلف لجنة قبول المحامين من :

١ - رئيس محكمة الاستئناف العليا

٢ - وكيل محكمة الاستئناف العليا

٣ - النائب العام

٤ - وكيل وزارة العدل

٥ - رئيس المحكمة الكلية

وفي حالة غياب اي واحد من هؤلاء يحل محله من يقوم مقامه .

٦ - اثنين من جمعية المحامين والحقوقيين من المسجلين بجدول

المحامين والمشتغلين . بشرط ان تختارهما الجمعية .

الباب الاول

في الشروط الواجب توافرها للاشتغال بالمحاماة

مادة ١

يشترط فيمن يشتغل بالمحاماة امام المحاكم ان يكون اسمه مقيدا
دول المحامين الدائم او المؤقت .

مادة ٢

يشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين الدائم :

اولا - ان يكون كويتيا .

ثانيا - ان يكون كامل الاهلية ، محمود السيرة ، حسن السمعة
ر محكوم عليه قضائيا او تاديبيا لاسباب ماسة بالذمة او بالشرف .

ثالثا - ان يكون حاصل على اجازة الحقوق من جامعة الكويت
من احدى الجامعات المعترف بها او اجازة القضاء الشرعي من احدى
بيات الشريعة الاسلامية باحدى دول الجامعة العربية . ويعفى من
ذا الشرط المحامون الكويتيون الذين قيدوا بالجدول الدائم طبقا
انون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٣

يشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين المؤقت :

اولا : ان يكون من رعايا احدى الدول العربية .

ثانيا : ان يكون كامل الاهلية ، محمود السيرة ، حسن السمعة
ير محكوم عليه قضائيا او تاديبيا لاسباب ماسة بالذمة او بالشرف .

ثالثا : ان يكون حاصل على اجازة الحقوق من احدى كليات
لحقوق بدول الجامعة العربية .

رابعا : ان يكون قد اشتغل بالمحاماة او بعمل قضائي مدة لا
قل عن عشر سنوات .

خامسا : ان يقيم بالكويت اقامة دائمة متصلة طوال مدة قيد
اسمه بالجدول .

مادة ٤

استثناء عن المادة السابقة يقيد بالجدول المؤقت المحامون
الحاليون السابق قيدهم بهذا الجدول بموجب قانون المحاماة رقم ٢١

ويعهد بجدول المحامين الدائم والمؤقت والعام وملحقه الى هذه اللجنة .

مادة ٨

تقدم طلبات القيد الى رئيس لجنة قبول المحامين مع الاوراق المثبتة لتوافر شروط القيد .

مادة ٩

تتعقد لجنة قبول المحامين بدعوة من رئيسها للنظر في الطلبات المقدمة وتقرر قيد من توافرت فيه الشروط أو رفض القيد اذا لم تتوافر مع بيان الاسباب وذلك في غيبة الطالب ، ولمن رفض طلبه أن يتظلم الى اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه اخطارا بالبريد المسجل برفض طلبه ، وتبت اللجنة في تظلمه بعد سماع أقواله ويكون قرارها في التظلم نهائيا لا يجوز الطعن فيه .

مادة ١٠

على المحامي الذي توظف أو كف عن مزاولة المهنة أو التحقق بعمل لا يتفق مع هذه المهنة أن يطلب الى لجنة قبول المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، وله أن يطلب الى اللجنة المذكورة اعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين ، وتسرى في هذه الحالة احكام المواد ٢ و ٤ و ٥ من هذا القانون .

مادة ١١

يؤدي المحامي الذي قيد اسمه بالجدول الدائم أو المؤقت أمام احدى دوائر محكمة الاستئناف العليا قبل مزاولة العمل اليمين الاتية :
« أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالى بالامانة والشرف وأن »
« أحافظ على سر المهنة وأن أحترم قوانينها وتقاليدها »

الباب الثاني

في حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ١٢

لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي :

(١) رئاسة مجلس الامة .

(٢) الاشتغال بأى عمل لا يتفق وكرامة المحاماة .

(٣) التوظيف في احدى مصالح الحكومة أو الجمعيات أو الهيئات أو البنوك أو الشركات او لدى الافراد .

ويحظر على أعضاء مجلس الامة والمجلس البلدى من المحامين

المرافعة في قضايا ضد المصالح العامة أو الهيئات العامة أو عن متهم في قضايا تمس أمن الدولة أو ماليتها .

مادة ١٣

لا يجوز لموظف الحكومة الذى ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التى كان بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة .

مادة ١٤

على كل محام أن يؤدي قبل قيد اسمه بالجدول الدائم المؤقت رسم قيد قدره مائة دينار كويتي يدفع عند تقديم طلب القيد ويرد للطالب اذا رفض طلبه نهائيا .

وعلى المحامى الذى قيد اسمه فى الجدول الدائم أو المؤقت يؤدي رسما سنويا قدره خمسة وعشرون دينارا وذلك فى أول سبته من كل سنة واذا تأخر عن سداد الرسم جاز للجنة قبول المحامى استبعاد اسمه من الجدول واذا ادى المحامى الرسم بعد ذلك أعيد قيد اسمه بالجدول .

مادة ١٥

تكون المرافعة أمام المحاكم باللغة العربية وتكتب المذكرات بها اللغة أيضا .

مادة ١٦

يكون حضور المحامين أمام المحاكم بالرداء الخاص بهم .

مادة ١٧

للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم اذ يجوز للمتقاضين أن ينيبوا عنهم فى المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهار أو أشخاصا من ذوى قرباهم لغاية الدرجة الرابعة . ويجوز للمحامى المقرر فى البلاد العربية المرافعة أمام المحاكم فى قضية معينة باذ خاص من وزير العدل بالاشتراك مع محام مقيد بالجدول الدائم أو المؤقت وبشرط المعاملة بالمثل .

مادة ١٨

لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة الا اذا كان موقعه من أحد المحامين .

مادة ١٩

يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن البنوك او الشركات او المؤسسات بعد موافقة لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهتان الحاصلون على اجازة الحقوق ويكون ذلك بتوكيل يصدر من الممثل القانوني لهذه الجهات مصدق على توقيعه وصفته رسميا .

مادة ٢٠

يجب على المحامي أو على أي وكيل آخر ان يقدم توكيله مصدقا الى المحكمة في أول جلسة يحضر فيها عن موكله واذا حضر كل مع المحامي اثبت كاتب الجلسة ذلك في محضر الجلسة بعد رسم التوكيل وقام هذا مقام التصديق على الامضاء .

مادة ٢١

المحامي الذي صدر له توكيل عام رسمي أو مصدق عليه قانونا ضمن نيابة عن أحد الخصوم أمام محكمة أو أكثر يعفى من تقديم التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يودعها قلم كتاب المحكمة لية ، وتعد المحكمة المذكورة سجلا تفيد فيه التوكيلات العامة ، تقدم لها من هذا القبيل ويحرر من واقعه كشوف ترسل الى المحاكم .

مادة ٢٢

المحامي مسئول قبل موكله عن اداء ما عهد به اليه طبقا لاحكام نون وشروط التوكيل .

مادة ٢٣

على كل محام أن يتخذ له مكتبا أو أكثر في الكويت لمباشرة نيايا الموكل فيها وعليه أن يخطر لجنة قبول المحامين بعنوان مكتبه ي تغيير يطرأ عليه .

مادة ٢٤

للمحامي الموكل في دعوى أن ينب عن الخصومة أو في افعة أو في غير ذلك من اجراءات التقاضي محاميا آخر تحت ثوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل نص يمنع ذلك .

مادة ٢٥

مع مراعاة نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات لا يجوز تكليف عامي اداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه .

مادة ٢٦

يجب على جمعية المحامين والحقوقيين بناء على طلب لجنة المعونة ضائية أو المحكمة أن تنتدب أمام المحاكم المدنية أو الجزائية أو جارية محاميا للدفاع عن الفقير مجانا ويجوز للمحامي أن يطلب من حكمة التي حضر امامها تقدير اتعابه ضد الخصم المحكوم عليه صروفات وينفذ عليه بها ولا يسوغ للمحامي المذكور أن ينتحى الا لاسباب تقبلها اللجنة المذكورة أو المحكمة المنظورة أمامها عوى .

مادة ٢٧

إذا ثبت محكمة الجنايات محاميا للدفاع عن المتهم بجناية عملا بالمادة ١٢٠ من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية وجب عليه الحضور مع المتهم في جميع جلسات المحاكمة والدفاع عنه واذا تخلف بدون عذر عن اداء هذا الواجب جاز لمحكمة الجنايات الحكم عليه بغرامة لا تزيد عن مائة دينار شريطة أن يكون المحامي المنتدب فيها قد اعطى نسخة طبق الأصل من ملف القضية المنتدب فيها دون مقابل قبل الجلسة المحددة لنظرها بوقت كاف . وتقدر محكمة الجنايات عند الفصل في الجناية المنتدب فيها محام اتعاب هذا المحامي ضمن الحكم الذي تصدره ولا يجوز الطعن في أمر التقدير المذكور ، وتصرف الاتعاب المقدرة للمحامي المنتدب من خزانة وزارة العدل بموجب شهادة تعطى له من المحكمة التي قدرتها .

مادة ٢٨

في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجز عليه أو استحالة قيامه بوكالته تندب المحكمة بناء على طلب موكله محاميا يحل محله مؤقتا حتى يقوم باختيار وكيل آخر .

مادة ٢٩

للمحامي دائما ان ينتحى عن وكالته او عن ندبه أمام المحاكم المدنية والتجارية وفي هذه الحالة يجب أن يخطر موكله أو من يندب عنه بكتاب موصى عليه (مسجل) بتتحيه وان يستمر في مباشرة اجراءات الدعوى شهرا على الاكثر متى كان لازما للدفاع عن مصالح الموكل أو من ندب عنه وعلى المحامي اذا اراد التتحي عن الدعوى ان يرد لموكله عند طلبه سند التوكيل والمستندات والاوراق الاصلية ومقدم الاتعاب .

مادة ٣٠

على المحامي عند انقضاء التوكيل ان يرد لموكله عند طلبه سند التوكيل والمستندات والاوراق الاصلية ومع ذلك يجوز له اذا لم يكن قد حصل على اتعابه ان يستخرج على نفقة موكله صورا من جميع المحررات التي توضح سنداً في المطالبة بهذه الاتعاب وأن يبقى لديه المستندات والاوراق الاصلية حتى يؤدي له الموكل مصروفات استخراج الصور ولا يلزم المحامي أن يسلم موكله مسودات الاوراق التي حررها في الدعوى ولا الكتب الواردة اليه منه ولا المستندات المتعلقة بما اداه عنه ولم يؤد اليه ، ومع ذلك يجب على المحامي ان يعطى موكله صورا من هذه الاوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٣١

يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالاوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء مهمته

الا اذا طلبها الموكل قبل مضي هذه المدة بكتاب موسى عليه
(مسجل) فتبدأ مدة السقوط من تاريخ هذا الكتاب .

مادة ٣٢

يتقاضى المحامي أتعابا من موكله بحسب الاتفاق المكتوب بينهما
ويجوز للمحكمة التي نظرت القضية ان تنقص بناء على طلب الموكل
الاتعاب المتفق عليها اذا رأت انها مبالغ فيها بالنسبة لما تتطلب القضية
من جهد ولما عاد على الموكل من نفع ولا يجوز انقص الاتعاب اذا كان
الاتفاق عليها قد تم بعد الانتهاء من العمل وليس للمحامي على كل
حال ان يبتاع كل او بعض الحقوق المتنازع عليها او ان يتفق على
أخذ جزء منها نظير أتعابه او على مقابل ينسب الى قدر أو قيمة
ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها . ولا يجوز له في أية
حال ان يعقد اتفاقا على الاتعاب من شأنه أن يجعل له مصلحة في
الدعوى او العمل الموكل فيه ولا تنتهي العلاقة بين الموكل ومحاميه
ولا تستحق الاتعاب كاملة الا من تاريخ تنفيذ الحكم أو الامر المكلف
به تنفيذا نهائيا ما لم ينص على خلاف ذلك بموجب عقد الاتفاق .

مادة ٣٣

اذا لم يكن هناك اتفاق مكتوب على الاتعاب او كان الاتفاق
المكتوب باطلا ، قدرت المحكمة التي نظرت القضية عند الخلاف
وبناء على طلب المحامي أو الموكل أتعاب المحامي بما يناسب الجهد
الذي بذله والنفع الذي عاد على الموكل .

وللمحامي وللموكل حق التظلم في أمر التقدير في خلال الخمسة
عشر يوما التالية لاعلانه بالامر وذلك بتكليف خصمه بالحضور امام
المحكمة التي اصدرت الامر وينظر التظلم على وجه الاستعجال
وبغرفة المشورة (غرفة المداولة) ويكون الحكم الصادر في التظلم
نهائيا غير قابل للطعن اما اذا كانت الاتعاب المختلف عليها عن عمل
آخر وليس عن قضية نظرتها المحكمة للمحامي وللموكل ان يرفع
دعوى عادية لتقديرها تتبع فيها قواعد قانون المرافعات العادية ويحكم
فيها على وجه الاستعجال .

مادة ٣٤

يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالاتعاب عند عدم وجود
سند بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء العمل الذي
قام به المحامي .

مادة ٣٥

من اخل من المحامين بواجباته او بشرف طائفته أو حط من
قدرها بسبب سيرة في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى باحدى
العقوبات التأديبية الميينة بعد :

أولا : الانذار

ثانيا : التوبيخ

ثالثا : الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات

رابعا : محو الاسم من الجدول .

مادة ٣٦

ترفع النيابة العامة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى
طلب ذلك رئيس محكمة الاستئناف العليا أو رئيس المحكمة الكلية
أو جمعية المحامين والحقوقيين .

مادة ٣٧

يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس
المحكمة الكلية أو وكيلها رئيسا ومن اثنين من قضاتها تعيينهما جمعيتها
العمومية كل سنة ومن محامين يختارهما مجلس ادارة المحامين
والحقوقيين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

مادة ٣٨

يعلن المحامي بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موسى عليه
(مسجل) بعلم الوصول قبل الجلسة المحددة بخمسة عشر يوما ،
ويجوز للمحامي ان يحضر بنفسه أو يوكل محاميا عنه وللهيئة التأديبية
ان تأمر بحضوره شخصا أمامها .

مادة ٣٩

يجوز لمجلس التأديب وللنيابة العامة وللحامي ان يكلفوا
بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فاذا تخلف
أحد من الشهود عن الحضور او حضر وامتنع عن اداء الشهادة جاز
للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في المادة ١٤٠ من قانون الجزاء
ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة
في المادة ١٢٦ من القانون المذكور لشهادة الزور .

مادة ٤٠

تكون جلسات التأديب سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال
الاتهام ودفاع المحامي .

مادة ٤١

يجب ان يكون قرار مجلس التأديب مسببا وان تتلى أسبابه
كاملة عند النطق في جلسة سرية ويكون للقرارات الصادرة بمحو
الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ القرارات التأديبية
الى المحاكم وجمعية المحامين والحقوقيين ويتخذ كل منها سجلا تقييد

محكمة الاستئناف العليا وذلك خلال خمسة عشر يوماً تبدأ بالنسبة الى النيابة العامة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة الى المحامي من تاريخ اعلانه بالقرار او تسلمه صورته . ويفصل في هذا الاستئناف مجلس يؤلف من رئيس محكمة الاستئناف العليا او وكيلها ومن اثنين من مستشاريها تعيينهما جمعيتها العمومية كل سنة . والقرار الذي يصدر يكون نهائياً .

مادة ٤٥

للمحامي الذي صدر قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين ان يطلب من لجنة قبول المحامين بعد مضي ثلاث سنوات ميلادية على الاقل من تاريخ صدور هذا القرار اعادة قيد اسمه في الجدول واللجنة ان تجيبه الى طلبه اذا رأت ان المدة التي مضت من تاريخ صدور القرار كافية لاصلاح شأنه وازالة اثر ما وقع منه ، أما اذا قضت برفض طلبه ، فلا يجوز له تجديده الا بعد مضي سنة على رفض طلبه ولا يجوز تجديد الطلب بعد ذلك .

والقرار الذي يصدر برفض الطلب لا يجوز الطعن فيه .

هذه الاحكام واذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول الوقف فينشر منظوقه دون الاسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٤٢

تعلن القرارات التأديبية في جميع الاحوال على يد محضر ويقوم نام الاعلان تسليم صورة القرار الى المحامي صاحب الشأن بايصال .

مادة ٤٣

يجوز للمحامي ان يعارض في الاحوال التي تصدر في غيبته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه او استلامه صورة منها . تكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض او الوكيل عنه بقلم كتاب المحكمة الكلية .

مادة ٤٤

للمحامي المحكوم عليه استئناف القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٣٧ من هذا القانون الى